



Distr.  
GENERAL

A/34/769  
8 December 1979  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند ١١٤ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد جارغالسيخاني انخسيكان ( منغوليا )

- ١ - أدرج البند المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة " في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٣٣ المؤرخ في ١٦ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .
- ٢ - وفي الجلسة العامة ٤ المعقودة في ٢١ من أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، قررت الجمعية العامة ، بناءً على توصية مكتبها ، إدراج البند في جدول أعمالها وإحالة إلى اللجنة السادسة .
- ٣ - وكان مصروفاً على اللجنة السادسة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ( ١ ) وتقرير الأمين العام (A/34/409) يتضمن الملاحظات الواردة من الحكومات استجابة للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٩٤/٣٣ . كما كان مصروفاً عليها رسالة من الممثل الدائم لاجدى الدول الأعضاء موجهة إلى الأمين العام (A/34/357) ، يحيل فيها وثائق الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في كولومبو في الفترة من ٤ إلى ٩ من حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، ورسالة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاجدى الدول الأعضاء (A/34/389) ( Corr.1) يعيل فيها نص القرارات والبلاغ الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي العاشر المعقود في فاس في الفترة من ٨ إلى ١٢ من أيار / مايو ١٩٧٩ .
- ٤ - ونظرت اللجنة في البند في جلساتها ٣٠ إلى ٣٧ و ٣٩ إلى ٤١ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٤ و ٥٥ ، المعقودة في الفترة بين ١ و ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . وتتضمن المحاضر الموجزة لهذه

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٣

(A/34/33)

الجلسات (A/C.6/34/SR.30-37 و 39 و 41 و 47 و 49 و 54 و 55) آراء الممثلين الذين تكلموا فسي  
أثناء بحث البند .

٥ - وكان معروضا على اللجنة مشروع قرار مقدم من الجماهيرية العربية الليبية (A/C.6/34/L.8)  
فيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز  
دور المنظمة (٢) ،

وان تدرك أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن  
الدوليين ،

وان تلاحظ أن خبرة السنوات السابقة قد أظهرت أن القاعدة التي تتطلب موافقة  
جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على المسائل غير الاجرائية ، قد أسيء استعمالها  
في كثير من الأحيان ،

وان تلاحظ أيضا أن سوء استعمال تلك القاعدة قد أضعف من مركز قرارات الأمم  
المتحدة ، خاصة بالنسبة لمسائل الحقوق الثابتة للشعوب التي تعاني من الأنظمة العنصرية  
والسيطرة الأجنبية ، والسيطرة الاستعمارية والاحتلال ،

وان تؤكد الحاجة العاجلة الى قاعدة جديدة تنهي الآثار السلبية للممارسات  
الماضية ،

١ - تقرر أن تصيغ اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور  
المنظمة قاعدة بديلة تحل محل قاعدة اجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بالنسبة  
للقرارات المتعلقة بالمسائل غير الاجرائية ، وأن تأخذ اللجنة في الحسبان عند صياغة  
تلك القاعدة ، اعتبارات من بينها :

( أ ) مبدأ المساواة بين الدول ؛

( ب ) ان حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية خطيرة تتطلب اشتراك جميع  
بلدان وشعوب العالم فيها اشتراكا فعالا ، وذلك في اطار قرارات الأمم المتحدة لدعم  
السلم والأمن الدوليين ؛

( ج ) دعم دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ؛

( ٢ ) المرجع نفسه .

٢ - تطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يزود اللجنة المذكورة بدراسة  
عن موضوع حق النقض ( الفيتو ) توضح بصفة خاصة ما يلي :

( أ ) الصعوبات التي يثيرها استخدام حق النقض ( الفيتو ) في سبيل بلوغ  
مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ؛

( ب ) المحاولات التي بذلت في الماضي من أجل التخفيف من آثار استعمال  
هذا الحق ، ومدى جدوى تلك المحاولات ؛

( ج ) أفكار لحلول بديلة لقاعدة اجماع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما  
يتصل بالقرارات المتعلقة بالمسائل غير الاجرائية ؛

٣ - تطلب الى اللجنة الخاصة أن تقدم تقريرها الى الجمعية العامة في  
دورتها الخامسة والثلاثين . ”

٦ - وكان معروضا أيضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.6/34/L.10) قدمته الأرجنتين ، واسبانيا ،  
واستراليا ، واكوادور ، واندونيسيا ، وابوا غينيا الجديدة ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتايلند ، والجزائر ،  
ورومانيا ، وساحل العاج ، وسنغافورة ، وشيلي ، وغانا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، ومدغشقر ،  
ومصر ، والمكسيك ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، واليابان ، ويوغوسلافيا . وفيما يلي نصه :

#### ” ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد تأييدها للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ،

وان تشير الى قراراتها : ٩٩٢ ( د - ١٠ ) المؤرخ في ٢١ من تشرين الثاني /  
نوفمبر ١٩٥٥ ، و ٢٢٨٥ ( د - ٢٢ ) المؤرخ في ٥ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ،  
و ٢٥٥٢ ( د - ٢٤ ) المؤرخ في ١٢ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٢٦٩٧ ( د - ٢٥ )  
المؤرخ في ١١ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٩٦٨ ( د - ٢٧ ) المؤرخ في ١٤  
من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٣٤٩ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ١٧ من كانون الأول /  
ديسمبر ١٩٧٤ ،

وان تشير أيضا الى قراراتها : ٢٩٢٥ ( د - ٢٧ ) المؤرخ في ٢٧ من تشرين  
الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٧٣ ( د - ٢٨ ) المؤرخ في ٣٠ من تشرين الثاني / نوفمبر  
١٩٧٣ ، و ٣٢٨٢ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ١٢ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن  
تعزيز دور الأمم المتحدة ،

وان تشير بوجه خاص الى قرارها ٣٤٩٩ ( د - ٣٠ ) المؤرخ في ١٥ من كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، والذي انشأت به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة  
ويتعزيز دور المنظمة ، والى قراراتها : ٢٨ / ٣١ المؤرخ في ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر  
١٩٧٦ ، و ٤٥ / ٣٢ المؤرخ في ٨ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٩٤ / ٣٣ المؤرخ  
في ١٦ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة (٣) ،

وان تلاحظ انه قد تم احراز تقدم في سبيل الوفاء بمهمة اللجنة الخاصة ،

وان تحيط علما بمقررها ، المعتمد في جلستها المعقودة في ٢١ من أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ، والذي يقضي بأن يدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والثلاثين البند المعنون : " التسوية السلمية للمنازعات " ،

وان تلاحظ ما قد يكون للمشاورات التي تجرى قبل الدورة فيما بين أعضاء اللجنة الخاصة والدول الأخرى المهمة بالأمر من أهمية في تيسير الوفاء بمهمة اللجنة الخاصة ،

وان ترى أن اللجنة الخاصة لم تفرغ بعد من الولاية المسندة اليها ،

١ - تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتتعزز دور المنظمة ؛

٢ - تقرر أن تستمر اللجنة الخاصة في أعمالها سعيا الى تحقيق المهمتين التاليتين اللتين عهد بهما اليها :

( أ ) وضع قائمة بالمقترحات التي قدمت أو ستقدم الى اللجنة ، وتعيين ما أشار منها اهتماما خاصا ؛

( ب ) دراسة المقترحات التي قدمت أو ستقدم الى اللجنة بهدف اعطاء أولوية للنظر في المجالات التي يمكن التوصل الى اتفاق عام بشأنها ؛

٣ - ترحو من اللجنة الخاصة القيام ، في دورتها التالية ، بما يلي :

( أ ) مواصلة أعمالها المتعلقة بالمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين بهدف وضع قائمة بتلك المقترحات ودراستها ؛

( ب ) النظر في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مسألة ترشيح الاجراءات القائمة في الأمم المتحدة والنظر ، بعد ذلك ، في أية مقترحات تطرح في اطار مواضيع أخرى ؛

٤ - ترحو كذلك من اللجنة الخاصة أن تستكمل ، في ضوء التقدم الذي أحرزته بشأن مسألة التسوية السلمية للمنازعات ، أعمالها المتعلقة بهذه المسألة على أساس القائمة التي أعدتها اللجنة الخاصة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٩٤ ؛

٥ - ترحو من اللجنة الخاصة مراعاة أهمية التوصل الى اتفاق عام كلما كان لذلك أثر على نتائج أعمالها ؛

٦ - تحث أعضاء اللجنة الخاصة على المشاركة الكاملة في أعمالها في سبيل انجاز الولاية الموكولة اليها ؛

٧ - تدعو الحكومات الى أن تقدم أو تستكمل ملاحظاتها ومقترحاتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٩٩ ( د - ٣٠ ) اذا رأيت ضرورة لذلك ؛

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى اللجنة الخاصة كل مساعدة ممكنة ، بما في ذلك اعداد محاضر موجزة لجميع جلساتها ؛

٩ - ترجو من الأمين العام أن يستكمل ، بأسرع ما يمكن ، " مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة " ، على نحو ما فرضته القرارات : ٧٩٦ ( د - ٨ ) المؤرخ في ٢٧ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٣ ، و ٩٩٢ ( د - ١٠ ) المؤرخ في ٢١ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٥ ، و ٢٩٦٨ ( د - ٢٧ ) المؤرخ في ١٤ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ؛

١٠ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تقدم تقريرا عن أعمالها الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين البند المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة . "

٧ - وفي الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض ممثل الفلبين نصا منقحا لمشروع القرار A/C.6/34/L.10 ، نيابة عن مقدميه الذين انضم اليهم : المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، وأوروغواي ، وإيطاليا ، والبرازيل ، وبيبادوس ، وتونس ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وزائير ، والسنغال ، والمغرب ، وموريتانيا .

٨ - وقد اختلف النص المنقح لمشروع القرار (A/C.6/34/L.10/Rev.1) عن النص الأصلي في أن الفقرة ٤ من المنطوق أعيدت صياغتها على النحو التالي :

" ٤ - ترجو كذلك من اللجنة الخاصة ان تواصل ، في ضوء التقدم الذي أحرزته بشأن مسألة التسوية السلمية للمنازعات ، أعمالها المتعلقة بهذه المسألة بغية إيجاد وسيلة والتوصية بها للوصول بهذه الأعمال الى نهاية مناسبة على أساس القائمة التي أعدتها اللجنة الخاصة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٩٤ ؛ "

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، عرض ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، نيابة عن وفده ووفد غينيا ، نصا منقحا لمشروع القرار A/C.6/34/L.8 (A/C.6/34/L.8/Rev.1) ، وفيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (٤) ،

وان تعيد تأكيد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،

وان تدرك أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ،

وان تلاحظ أن خبرة السنوات السابقة قد أظهرت أن القاعدة التي تتطلب موافقة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على المسائل غير الاجرائية ، قد أسئ استعمالها في كثير من الأحيان ،

وان تلاحظ أيضا أن سوء استعمال تلك القاعدة قد أضعف من مركز قرارات الامم المتحدة بالنسبة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب التي تعاني من جراء نظم الحكم العنصرية ، والسيطرة الأجنبية ، والسيطرة الاستعمارية ، والاحتلال ،

وان تأخذ في اعتبارها القرار ٤٨٦ ( د - ٢٧ ) الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته السابعة والعشرين المعقودة في بورت لويس في الفترة من ٢٤ من حزيران / يونيه الى ٣ من تموز/ يوليه ١٩٧٦ ( ٥ ) ؛ والقرار ٤ الذي اتخذته المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ من آب/ أغسطس ١٩٧٦ ( ٦ ) ؛ والقرار ٧ الذي اتخذته المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ ( ٧ ) ؛ والقرار ٣ / ٨ - عين الذي اتخذته مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الثامن المعقود في طرابلس في الفترة من ١٦ الى ٢٢ من أيار/ مايو ١٩٧٧ ( ٨ ) ،

وان تؤكد الحاجة العاجلة الى قاعدة بديلة تتفادى الآثار السلبية للتجربة الماضية وللحالة الراهنة ،

١ - تقرر أن تستعرض اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة ويتعزز دور المنظمة القاعدة التي تتطلب اجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمسائل غير الاجرائية ، وأن تأخذ اللجنة في الحسبان عند استعراضها هذه القاعدة ، اعتبارات من بينها :

- 
- ( ٥ ) A/31/196 ، و Corr.1 ، المرفق .
  - ( ٦ ) A/31/197 ، المرفق الرابع .
  - ( ٧ ) A/34/542 ، المرفق السادس .
  - ( ٨ ) A/32/235 ، المرفق الأول .

- ( أ ) مبدأ المساواة بين الدول ؛
- ( ب ) ان حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية خطيرة تتطلب اشتراك جميع بلدان وشعوب العالم فيها اشتراكا فعالا ؛
- ( ج ) دعم دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ؛
- ٢ - ترجو من الأمين العام أن يعد ، قبل الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، دراسة عن موضوع حق النقض ( الفيتو ) توضح بصفة خاصة ما يلي :
- ( أ ) الآراء التي أبديت في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية ، بشأن الصعاب التي يثيرها استخدام حق النقض فيما يتعلق بتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة ؛
- ( ب ) المحاولات التي بذلت في الماضي من أجل التخفيف من آثار استعمال هذا الحق ، ومدى جدوى تلك المحاولات ؛
- ( ج ) الاقتراحات التي قدمت في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية ، للتخفيف من آثار استعمال هذا الحق ، والصيغ البديلة لهذا الحق ؛
- ٣ - تطلب الى الدول الأعضاء أن تنقل الى الأمين العام آراءها وملاحظاتها بشأن حق النقض ؛
- ٤ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، تقريرا عن البدائل الممكنة لقاعدة اجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن . ”
- ١٠ - وكان معروضا على اللجنة بيان مقدم من الأمين العام (A/C.6/34/L.13) بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار A/C.6/34/L.10/Rev.1 . وفي هذا الصدد ، قال وكيل الأمين العام ، المستشار القانوني للأمم المتحدة ، في معرض الاشارة الى الفقرة ٨ من مشروع القرار في الجلسة ٤٥ للجنة السادسة ، المعقودة في ٢٨ من تشرين الثاني /نوفمبر ، انه قد أحيط علما بأنه في حالة اعتماد مشروع القرار المذكور ، لن يكون بإمكان الدوائر المختصة بالأمانة العامة توفير المحاضر الموجزة للجنة الخاصة ، وذلك في ضوء اعتماد الجمعية العامة القرار ٣٤ / ٥٠ في ٢٣ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ .
- ١١ - كما ألقى المستشار القانوني في الجلسة ٥٤ بيانا عم بوصفه الوثيقة A/C.6/34/6 ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من مشروع القرار A/C.6/34/L.8/Rev.1 .
- ١٢ - وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة بأغلبية ٦٤ صوتا مقابل ٢٩ ، وامتناع ٢٣ عن التصويت ، أن تعطى الأولوية في التصويت لمشروع القرار A/C.6/34/L.10/Rev.1 .
- ١٣ - واعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٣ عن التصويت ( أنظر الفقرة ( ١٩ ) .

١٤ - وقد تم قبل اجراء التصويت بيانات لتعديل التصويت ، أدلت بها وفود كل من البرتغال ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وسيراليون ، والهند ، وغينيا ، واسرائيل ، والصين ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، كما قدمت بيانات مماثلة بعد التصويت أدلت بها وفود كل من الأردن ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتوغو .

١٥ - ولاحظت اللجنة مع التقدير العرض السخي المقدم من حكومة الفلبين ، المنوه به في الوثيقة A/C.6/34/L.11 ، باستضافة اللجنة الخاصة في مانيل في الفترة من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، وأوصت الجمعية العامة ، دون اعتراض ، بقبول الدعوة ( أنظر الفقرة ٢٠ ) .

١٦ - ثم نظرت اللجنة السادسة في اقتراح مقدم من الولايات المتحدة بعدم التصويت على مشروع القرار A/C.6/34/L.8/Rev.1 . ورفض الاقتراح بأغلبية ٤٢ صوتا مقابل ٣٣ صوتا وامتناع ٣٨ عن التصويت .

١٧ - وفي الجلسة ٥٥ المعقودة في ٢٩ من تشرين الثاني /نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/34/L.8/Rev.1 ، في تصويت مسجل ، بأغلبية ٤٣ صوتا مقابل ٣٤ وامتناع ٤٤ عن التصويت ( أنظر الفقرة ٢١ ) .

وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : الأردن ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوروندي ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فولتا العليا ، قطر ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالطة ، مدغشقر ، ملديف ، موريتانيا ، الهند ، اليمن .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، فييت نام ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليونان .

الممتنعون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، أوروغواي ، أوغندا ، البرازيل ، بربادوس ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، جامايكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، شيلي ، الصومال ، غابون ، غواتيمالا ، غينيا - الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، هندوراس ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

١٨ - وقد أُلقيت قبل اجراء التصويت بيانات لتعديل التصويت ، أدلت بها وفود كل من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والنمسا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وجامايكا ، وبلغاريا ، وفرنسا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، واسرائيل ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، والصين ، ورومانيا ، وكندا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والبحرين ، وباكستان ، وايطاليا ، والهند . وأُلقيت بعد التصويت بيانات لتعديل التصويت أدلت بها وفود كل من اليونان ، والأرجنتين ، واليمن الديمقراطية ، وبنابوا غينيا الجديدة ، ومصر ، وبولندا ، والمكسيك ، والسويد ، والامارات العربية المتحدة ، وسنغافورة ، وزامبيا ، ويوغوسلافيا ، وأوغندا ، والعراق .

#### توصيات اللجنة السادسة

١٩ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

#### ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد تأييدها للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ،

وان تشير الى قراراتها : ٩٩٢ ( د - ١٠ ) المؤرخ في ٢١ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٥ ، و ٢٢٨٥ ( د - ٢٢ ) المؤرخ في ٥ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٢٥٥٢ ( د - ٢٤ ) المؤرخ في ١٢ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٢٦٩٧ ( د - ٢٥ ) المؤرخ في ١١ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٩٦٨ ( د - ٢٧ ) المؤرخ في ١٤ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٣٤٩ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ١٧ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ،

وان تشير أيضا الى قراراتها : ٢٩٢٥ ( د - ٢٧ ) المؤرخ في ٢٧ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٧٣ ( د - ٢٨ ) المؤرخ في ٣٠ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٨٢ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ١٢ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة ،

وان تشير بوجه خاص الى قرارها ٣٤٩٩ ( د - ٣٠ ) المؤرخ في ١٥ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، والذي أنشأت به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ، والى قراراتها : ٢٨ / ٣١ المؤرخ في ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٤٥ / ٣٢ المؤرخ في ٨ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٩٤ / ٣٣ المؤرخ في ١٦ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة ( ٩ ) ،

وان تلاحظ انه قد تم احراز تقدم في سبيل الوفاء بمهمة اللجنة الخاصة ،

وان تحيط علما بمقررها ، الذي اتخذته في جلستها العامة ٤ المعقودة في ٢١ من أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، والذي يقضي بأن يدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والثلاثين البند المعنون : " تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية " ،

وان تلاحظ ما قد يكون للمشاورات التي تجرى قبل الدورة فيما بين أعضاء اللجنة الخاصة والدول الأخرى المهمة بالأمر من أهمية في تيسير الوفاء بمهمة اللجنة الخاصة ،

وان ترى أن اللجنة الخاصة لم تفرغ بعد من الولاية المسندة اليها ،

١ - تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ؛

٢ - تقرر أن تستمر اللجنة الخاصة في أعمالها سعيا الى تحقيق المهمتين التاليتين اللتين عهد بهما اليها :

( أ ) وضع قائمة بالمقترحات التي قدمت أو ستقدم الى اللجنة ، وتعيين ما أشار منها اهتماما خاصا ؛

( ب ) دراسة المقترحات التي قدمت أو ستقدم الى اللجنة بهدف اعطاء أولوية للنظر في المجالات التي يمكن التوصل الى اتفاق عام بشأنها ؛

٣ - ترجو من اللجنة الخاصة القيام ، في دورتها التالية ، بما يلي :

( أ ) مواصلة أعمالها المتعلقة بالمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين بهدف وضع قائمة بتلك المقترحات ودراستها ؛

( ب ) النظر في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مسألة ترشيح الاجراءات القائمة في الأمم المتحدة والنظر ، بعد ذلك ، في أية مقترحات تطرح في اطار مواضيع أخرى ؛

( ٩ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم

٣٣ (A/34/33) .

٤ - ترجو كذلك من اللجنة الخاصة أن تواصل ، في ضوء التقدم الذي أحرزته بشأن مسألة التسوية السلمية للمنازعات ، أعمالها المتعلقة بهذه المسألة بغية إيجاد وسيلة والتوصية بها للوصول بهذه الأعمال الى نهاية مناسبة على أساس القائمة التي أعدتها اللجنة الخاصة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٩٤ ؛

٥ - ترجو من اللجنة الخاصة مراعاة أهمية التوصل الى اتفاق عام كلما كان لذلك أثر على نتائج أعمالها ؛

٦ - تحت أعضاء اللجنة الخاصة على المشاركة الكاملة في أعمالها في سبيل انجاز الولاية الموكلة اليها ؛

٧ - تدعو الحكومات الى أن تقدم أو تستكمل ملاحظاتها ومقترحاتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٩٩ ( د - ٣٠ ) اذا رأت ضرورة لذلك ؛

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى اللجنة الخاصة كل مساعدة ممكنة ، بما في ذلك اعداد محاضر موجزة لجميع جلساتها ؛

٩ - ترجو من الأمين العام أن يستكمل ، بأسرع ما يمكن ، " مرجع ممارسات أجهززة الأمم المتحدة " ، على نحو ما فرضته القرارات : ٧٩٦ ( د - ٨ ) المؤرخ في ٢٧ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ ، و ٩٩٢ ( د - ١٠ ) المؤرخ في ٢١ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ ، و ٢٩٦٨ ( د - ٢٧ ) المؤرخ في ١٤ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ؛

١٠ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تقدم تقريرا عن أعمالها الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين البند المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة " .

٢٠ - وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد نصه أعلاه ، أوصت اللجنة السادسة الجمعية العامة كذلك بقبول عرض حكومة الفلبين استضافة اللجنة الخاصة في مانيلا في الفترة من ٢٨ من كانون الثاني/يناير الى ٢٢ من شباط/فبراير ١٩٨٠ .

٢١ - كما أوصت اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

ان الجمعية العامة ،

وقد درست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ( ١٠ ) ،

( ١٠ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الطحق رقم

٣٣ (A/34/33) .

.../...

وان تعيد تأكيد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ،  
وان تدرك أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن  
الدوليين ،

وان تلاحظ أن خبرة السنوات السابقة قد أظهرت أن القاعدة التي تتطلب موافقة جميع  
الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على المسائل غير الاجرائية ، قد أسى استعمالها في كثير من  
الأحيان ،

وان تلاحظ أيضا أن سوء استعمال تلك القاعدة قد أضعف من مركز قرارات الأمم المتحدة ،  
بالنسبة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب التي تعاني من جراء نظم الحكم العنصرية ، والسيطرة  
الأجنبية ، والسيطرة الاستعمارية ، والاحتلال ،

وان تأخذ في اعتبارها القرار ٤٨٦ ( د - ٢٧ ) الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة  
الافريقية في دورته السابعة والعشرين المعقودة في بورت لويس في الفترة من ٢٤ من حزيران / يونيه  
الى ٣ من تموز / يوليه ١٩٧٦ ( ١١ ) ؛ والقرار ٤ الذي اتخذته المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات  
بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ من آب / أغسطس ١٩٧٦ ( ١٢ ) ؛  
والقرار الذي اتخذته المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا  
في الفترة من ٣ الى ٩ من أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ( ١٣ ) ؛ والقرار ٨ / ٣ - عين الذي اتخذته مؤتمر  
وزراء الخارجية الاسلامي الثامن المعقود في طرابلس في الفترة من ١٦ الى ٢٢ من أيار / مايو  
١٩٧٧ ( ١٤ ) .

وان تؤكد الحاجة العاجلة الى قاعدة بديلة تتفادى الآثار السلبية للتجربة العاضية وللحالة  
الراهنة ،

١ - تقرر أن تستعرض اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بـ زيز دور  
المنظمة القاعدة التي تتطلب اجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لاتخاذ جميع القرارات المتعلقة  
بالمسائل غير الاجرائية ، وأن تأخذ اللجنة في الحسبان عند استعراضها هذه القاعدة ، اعتبارات  
من بينها :

( أ ) مبدأ المساواة بين الدول ؛

( ب ) أن حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية خطيرة تتطلب اشتراك جميع بلدان وشعوب  
العالم فيها اشتراكا فعالا ؛

( ١١ ) A/31/196 و Corr.1 ، المرفق ،

( ١٢ ) A/31/197 ، المرفق الرابع .

( ١٣ ) A/34/542 ، المرفق السادس .

( ١٤ ) A/32/235 ، المرفق الأول .

- ( ج ) دعم دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ؛
- ٢ - ترجوا من الأمين العام أن يعد ، قبل الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، دراسة عن موضوع حق النقض ( الفيتو ) توضح بصفة خاصة ما يلي :
- ( أ ) الآراء التي أبديت في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية ، بشأن الصعاب التي يشيرها استخدام حق النقض فيما يتعلق بتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة ؛
- ( ب ) المحاولات التي بذلت في الماضي من أجل التخفيف من آثار استعمال هذا الحق ، ومدى جدوى تلك المحاولات ؛
- ( ج ) الاقتراحات التي قدمت في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية ، للتخفيف من آثار استعمال هذا الحق ، والصيغ البديلة لهذا الحق ؛
- ٣ - تطلب الى الدول الأعضاء أن تنقل الى الأمين العام آراءها وملاحظاتها بشأن حق النقض ؛
- ٤ - ترجوا من اللجنة الخاصة أن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، تقريراً عن البدائل الممكنة لقاعدة اجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن .

-----